جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

اسمية بعض حروف الجر

الدكتور
سليمان بن عبدالله بن محمد النتيفي

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد :

فإن تصنيف الكلمة هو الخطوة الأولى في دراسة علم النحو، ولذا اهتم به علماء النحو وصدروا به كتبهم؛ لأنه مفتاح لما بعده، قال شيخ النحويين سيبويه ــ رحمه الله ــ في مستهل كتابه: ((هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربية ، فالكَلِم : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) [1] ثم شرع في الحديث عن كل منها والتمثيل عليه ، وتبعه في ذلك جل النحويين في كتبهم .

ومع سهولة هذا الأمر في الجملة إلا أنه عند التطبيق تعتوره بعض المشكلات ، ومن أسباب صعوبة ذلك سعة المادة اللغوية تبعاً لامتداد المتحدثين بها رقعة وزماناً، وتنوع طرائق الاستعمال ، فحصل تبعاً لذلك اختلاف في تصنيف بعض الكلمات، ومن أسبابه :

ــ دلالة الكلمة على معنى الفعل وعدم قبول علاماته كـــ(صه) .

ــ قبول الكلمة شيئاً من علامات الأسماء أو وقوعها مواقعها مع شبهها بالحرف وضعاً أو استعمالاً أو غير ذلك من أوجه الشبه .

ــ اختلاف عمل العامل جراً ونصباً كما في (عدا) و(خلا) ، أو رفعاً وجراً كما في (منذ) و(مذ) .

وغير ذلك من الأسباب ، وتبعاً لذلك حصل خلاف في التصنيف بين الحرفية والفعلية كما في (عسى)، وبين الفعلية والاسمية كما في أسماء الأفعال ونعم وبئس ، وبين الحرفية والاسمية كما في (مع) وغيرها .

---

(١) الكتاب ١ / ١٢ .

واستقر رأي جمهور النحويين على الحكم على بعض الكلمات بالحرفية في حال ، والاسمية في حال أخرى كما في بعض حروف الجر التي سنتناولها في هذه الدراسة .

كما حكموا على كلمات أخرى بالحرفية في حال ، والفعلية في حال أخرى كما في (عدا) و(خلا) و(حاشا) عند من أثبت النصب بها .

وجعلوا الكلمات التي تدل على معنى الفعل ولا تقبل علاماته في باب مستقل سموه (اسم الفعل) تسمية توحي بترددده بين الاسمية والفعلية .

وقد أحببت أن أنظر في بعض حروف الجر التي استقرت حرفيتها ، وحكم النحويون عليها بالاسمية في بعض حالاتها فأتناول جميع ما يتعلق بها في حال اسميتها من خلاف وأدلة ومسائل .

وقد جاء البحث في مقدمة وخاتمة وبينهما ثلاثة فصول تضم الأحرف الخمسة (الكاف ، ومن ، وعن، ومنذ، ومذ) جاءت الكاف في فصل مستقل ، وأتت (من) و(عن) في الفصل الثاني ، وختمت الفصل الثالث بالحديث عن (مذ) و(منذ) وقد حاولت ترتيبه وتفقيره ليسهل النظر في مسائله ، وختاماً أسأل الله التوفيق والسداد ، وحسن الخاتمة في الأولى والمعاد ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

• الفصل الأول : الكاف :

▪ المبحث الأول : الخلاف في اسميتها :

اختلف النحويون في اسميتها هل تكون في السعة أو أن ذلك خاص بالشعر :

١ ــ فذهب سيبويه إلى أن اسميتها خاصة بالشعر، فإذا قلت : أنت كزيدٍ، فهي حرف جر؛ بدليل أنها لاتقع مواقع الأسماء فيجوز وقوع الكاف مع مجرورها في نحو : مررت بالذي كزيد ، صلة للموصول، ولا يحسن : مررت بالذي مثل زيدٌ ؛ لأنه مفرد ، وتقدير حذف العائد المرفوع لايحسن في صلة غير (أي) إلا إذا طالت الصلة .

والشواهد الواردة واقعة في الشعر فحسب ولذلك خص سيبويه اسميتها به .

٢ ــ وأجاز الفارسي ــ فيما يظهر من كلامه ــ والأخفش والجزولي وابن مالك كونها اسماً في السعة ؛ نظراً لكثرة الشواهد الشعرية الوارد ، فيجوز عندهم في نحو: الجارية كالبدر ، كون الكاف اسماً مبنياً بمعنى (مثل) في محل رفع خبر مبتدأ، وهو مضاف ، والبدر : مضاف إليه ، وتبعهم أبو حيان في ذلك إلا أنه رأى أن ذلك قليل ، قال : ((والذي أختاره جواز ذلك في الكلام على قلة ؛ لأن هذا تصرفٌ كثيرٌ فيها)) [١] .

٣ ــ وذهب ابن مضاء إلى أنها اسم أبداً ؛ لأنها بمعنى (مثل) وما هو بمعنى اسم فهو اسم ، وذكر أبو حيان أنه لا يعلم من خالف في حرفيتها غيره .

---

(١) التذييل والتكميل ١١ / ٢٦٥ .

٤ ــ وذهب الفارسي في بعض أقواله إلى جواز أن تكون الكاف الواقعة في محل جر هي كاف الجر نفسها ، فإنه قال : ((ولو قال قائل فيها : إنها التي بمعنى الحرف الجار لم يكن عندي مخطئاً)) (١) **وذهب الدكتور إبراهيم الشمسان من المعاصرين إلى عدم جواز كونها اسماً بل هي باقية على حرفيتها ، ويعد القول بحرفيتها من غرائب النحويين .**

ولاشك أن نقل الكلمة من الحرفية إلى الاسمية قليل كما نقل السيوطي في الهمع عن بعضهم قوله: ((اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة بنائها)) (٢).

---

(١) البصريات ١ / ٥٣٧ ، البغداديات ص ٣٩٦ ، التذييل والتكميل ١١ / ٢٦٥ .
(٢) همع الهوامع ٢ / ٦٠١ .

▪ المبحث الثاني : سبب القول باسميتها :

وقوعها موقع الأسماء ، وذلك بدخول حرف الجر عليها وهو خاص بالدخول على الأسماء ، ووقوعها مواقع إعرابية لاتقع فيها إلا الأسماء فوقعت مجرورة بالحرف، ومجرورة بالإضافة، ووقعت فاعلاً ، ومبتدأ ، واسماً لـ(كان) ، وإن وقعت صلة فحرفيتها أولى من اسميتها .

وكونها بمعنى (مثل) غير كاف للحكم عليها بالاسمية إذ قد تقع كثير من حروف الجر بمعنى الأسماء ، ففي قولك : صعدت على السطح ، على بمعنى (فوق) ولانقول : إنها اسم هنا .

ودخول حرف الجر على ما ليس باسم لايجعله اسماً فقد دخل على (نِعْمَ) ، ودخل على بعض الأفعال كقول الشاعر :

والله ما ليلي بنام صاحبه ∴ ولا مخالط الليان جانبه

ودخلت اللام على أختها في قول الشاعر :

فلا والله لا يلفى لما بي ∴ وللما بهم أبداً دواءُ

ومع ذلك فلم يقل أحدٌ إن اللام اسم ، أو أن الفعل (نام) في البيت اسم ، كما أن الراجح فعلية (نعم) و(بئس) .

وكذلك دخول بعض علامات الاسم على ما ليس باسم لم يجعل النحويون يحكمون باسميته بعد استقرار حرفيته، وإنما لجأوا إلى تخريجه على وجه مقبول، فقد دخل حرف النداء على (ليت)، ودخل على (حبذا) ، ودخل على بعض الأفعال ، فقال النحويون إن (يا) حرف تنبيه ، أو أن المنادى محذوف ، ولم يجعلوا الفعل اسماً عندما أُسند إليه في قول الشاعر :

وما راعني إلا يسيرُ بشرطةٍ ∴ وعهدي به قَيْناً يفُشُّ بِكِيرِ

وقول جميل :

جزِعتُ حِذارَ البَين يوم تحمَّلوا ∴ وحُقَّ لِمثلي يا بُثَيْنةُ يجزع

فأسند الفعل (راع) للفعل (يسير) ، وأسند الفعل (حُقَّ) للفعل (يجزع) ولم يُقل باسميتهما بل هو مؤولان على حذف (أنْ) المصدرية ، فيكون الفاعل المصدر المؤول .

فكذلك الكاف يمكن الحكم بزيادتها في بعض الشواهد الواردة ـــ كما حكم بزيادة اللام في البيت السابق (للما بهم أبداً دواء) ـــ وقد يُلجأ إلى تقدير مجرور محذوف في شواهد أخرى.

ويشكل قليلاً وقوعها موقع الأسماء كوقوعها فاعلاً ومضافاً إليها ، ويمكن الجواب عن ذلك بجعل الفاعل مستتراً ، والمضاف إليه محذوفاً ، وتكون الكاف ومجرورها صفة له كما قيل ذلك في بيت الأعشى :

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط ∴ كالطعن يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

والتقدير : ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ مثلُ الطعن ، وهذا التخريج وإن كان منتَقداً بعدم جواز إحلال الصفة محل الموصوف فهو أيسر من الحكم باسمية الكاف ــ فيما يظهر ــ قال أبو حيان : ((ومن النحويين من تأول هذا السماع جميعه على حذف الموصوف وإقامة المجرور الذي هو صفته مقامه ، وقد أجاز ذلك الفارسي ، فمن نظر إلى كثرة هذا السماع استدل به على اسمية الكاف في الكلام ، ومن نظر إلى أنه لم يقع في النثر خص ذلك بالشعر))[1] .

وهي مبنية ؛ لشبهها بالحرف وضعاً ، ومضافة إلى ما بعدها مع أن أكثر المبنيات لا تضاف.

---

(١) التذييل والتكميل ١١ / ٢٦٥ .

▪ المبحث الثالث : شواهد على اسميتها :

ومن الشواهد الشعرية على اسميتها ما يأتي :

١ ـ دخول حرف الجر عليها :

قال العجاج :

بيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمِّ ∴ يضحكن عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

وقال امرؤ القيس :

ورُحنا بكابنِ الماء يجنَبُ وسطَنا ∴ تَصوَّبُ فيه العين طوراً وترتقي

وقال الأخطل :

قليلُ غِرار العَين حتى تقلصوا ∴ على كالقطا الجُونيِّ أفزعه الزَّجْرُ

وقال خطام المجاشعي :

وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَين

فهذه نماذج لشواهد تنوعت فيها حروف الجر الداخلة على الكاف .

٢ ـ وقوعها موقع الأسماء :

قال الأعشى :

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط ∴ كالطعن يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

وقال رؤبة بن العجاج :

فصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكول

وقال جميل بثينة :

لو كان في قلبي كقدر قُلامةٍ ∴ فضلاً لغيرِكِ ما أتتك رسائلي

وقال جرير :

بنا كالجَوى مما نخافُ ، وقد نَرى ∴ شفاءَ القلوبِ الصادياتِ الحوائمِ

فوقعت فاعلاً لـــ(ينهى) في بيت الأعشى ، ومضافاً إليه في بيـــت رؤبـــة ، واسماً لـــ(كان) في بيت جميل ، ومبتدأة في بيت جرير .

وقد رأى بعض النحويين غير ذلك فحكم الرضي على الكـــاف بالزيـــادة عنـــد دخولها على (مثل) كما في قوله تعالى : { ليس كمثله شيء } أو دخول (مثـــل) عليها كما في بيت رؤبة ، وإذا اجتمع الكافان كما في بيت خطام المجاشعي (ككما) فإنه من باب التوكيد اللفظي وهما إما اسمان أو حرفان ، وإما أن تكون إحـــداهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفاً .

والظاهر من بيت رؤبة أنه أراد تشبيه حالتهم بحالة أصـــحاب الفيـــل فحكى الآية كما هي {فجعلهم كعصف مأكول } .

- **المبحث الرابع : تخريج هذه الشواهد عند القائلين ببقاء الحرفية :**

والقائلون أن الكاف حرف يخرجون هذه الشواهد التي وردت الكاف فيها في محل جر بتقدير دخول حرف الجر على محذوف ، وتكون الكاف ومجرورها صفة قامت مقام الموصوف المحذوف [١].

وقد أوجز ابن مالك ما يتعلق باسمية الكاف وعن وعلى بقوله :

شبه بكاف وبها التعليل قد ∴ يعنى وزائداً لتوكيدٍ ورد

واستُعمل اسماً وكذا عن وعلى ∴ من أجل ذا عليهما من دخلا [٢]

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠٨ ، البصريات ١ / ٥٣٧ ، البغداديات ص ٣٩٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٢ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ١٢٢٢ ، التذييل والتكميل ١١ / ٢٦٢ ، أوضح المسالك ٣ / ٥٣ ، تمهيد القواعد ٦ / ٣٠٠١ وما بعدها ، مسائل لغوية للدكتور الشمسان ص١٤٠ ، معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ٣ / ٥٢ .

(٢) ألفية ابن مالك ص ٣٥ .

• الفصل الثاني : عن وعلى :

▪ المبحث الأول : الحكم عليهما بالاسمية ، وسببه:

يحكم عليهما بالاسمية إذا دخلت عليهما (مِنْ) ، وقد تدخل (على) على (عن)، ودخول (مِنْ) الجارة عليهما كثير ، ودخول (على) قليل ، وذلك لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر مثله ، بل هي خاصة بالدخول على الأسماء فلذلك عُدَّ ما بعدهما اسماً .

وهما حينئذ مبنيان لشبههما بالحرف وضعاً ، وقد أضيفا إلى ما بعدهما .

▪ المبحث الثاني : الخلاف في اسميتهما :

وقد اختلف النحويون في اسميتهما كما اختلفوا في اسمية الكاف :

١ ــ فذهب الجمهور إلى ما قررناه من الحكم عليهما بالاسمية عند دخول حرف الجر (من) عليهما ، وحروف الجر لايجوز قطعها عن الجر ، ولذلك فما بعدها في محل جر .

٢ ــ وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن (عن) و(على) باقيان على حرفيتهما مع دخول (مِنْ) عليهما ، وأن (مِنْ) تدخل على حروف الجر كلها سوى : مِنْ ، واللام ، والباء ، وفي، وذلك لأن هذه الأحرف تسد مسد الاسم المخفوض ، فإذا قلت : زيدٌ في الدار ، فإن (في) عندهم نائبة مناب (حالٌ) أو (ساكن) أو نحو ذلك ، لو جاز جعلهما اسمين كما يقول البصريون لحلولهما محل الاسم لتصرفا تصرف (جانب) و(فوق) .

وما ذكره الفراء ومن تابعه من الكوفيين من دخول (مِنْ) على حروف الجر كلها عدا ما استثني غير معروف عند جمهور البصريين وإن ثبت فإنه يدل

على أنها تكون أسماء كذلك ، وكون الشيء بمعنى شيء آخر لايلزم أن يتصرف تصرفه ، فـ(سبحان) مثلاً لايتصرف تصرف (براءة) وإن كانا بمعنى واحد.

٣ ــ وذكر أبو حيان أن ابن الطراوة وابن خروف وأبا علي الرُّندي وأبا الحجاج بن معزوز والأستاذ أبا علي ذهبوا إلى أن (على) لا تكون حرفاً بل هي اسم دائماً.

وكلامهم مرجوح فقد ورد حذفها ونصب المخفوض بها على المفعولية كقول الشاعر :

ما شُقَّ جيبٌ ولا ناحتك نائحةٌ ∴ ولا بَكَتْك جيادٌ عند أسْلابِ

والأصل : ولا ناحت عليك ، فحذف (على) ونصب .

وورد كذلك حذفها مع الضمير في الصلة، نحو: ركبتُ على الذي ركبتَ، أي : عليه .

ولو كانت (على) اسماً دائماً ــ كما زعموا ــ لم يجز فيها ذلك .

- **المبحث الثالث : الشواهد على اسميتها :**

شواهد اسميتها كثيرة منها قول قطري بن الفجاءة التميمي :

فلقد أراني للرماح دريئةً ∴ من عن يميني مرة وأمامي

وقال جرير :

وإني لعَفُّ الفقر مشترَك الغنى ∴ سريعٌ ـ إذا لم أرض داري ـ انتقاليا

جريء الجنان ، لا أُهال من الرَّدى ∴ إذا ما جعلت السيف من عن شماليا

وقول ذي الرُّمة :

وهَيْفٌ تهيجُ البَيْنَ بعد تجاورٍ ∴ إذا نَفَحَتْ مِنْ عن يمينِ المشارِق

وقول مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة :

غدة من عليه بعد ما تمَّ ظِمْؤها ∴ تصِلُّ وعن قيضٍ بزيزاء مَجْهَلِ

وقول يزيد بن الطَّثْرية :

غدت من عليه تنفُضُ الطَّلَّ بعد ما ∴ رأتْ حاجبَ الشمسِ استوى فترَفَّعا

وقد تُجر (عن) بـ(على) كما قال الشاعر :

على عن يميني مرت الطيرُ سُنَّحاً ∴ وكيف سُنُوحٌ واليمين قَطِيعُ

ويروى بدخول (مِنْ) على الكثير .

فـ(عن) و (على) اسمان في هذه المواضع لدخول حرف الجر عليهما .

وكان القياس في بيت مزاحم العقيلي أن يقال : (من علاه) لأنها اسم مقصور حينئذ كـ(فتى) فلا تقلب الألف ياء ، ولعلهم استصحبوا ما كان لها عندما كانت حرفاً من قلب الألف ياء عند اتصالها بالضمير.

واستدل الأخفش على اسمية (على) بقول العرب : سوَّيْتُ عليَّ ثيابي ؛ لأن فعل المضمر المتصل لايتعدى إلى مضمره المتصل لا بنفسه ولابواسطة فلا يقال : زيدٌ ضربَه ، يعني : نفسه ، ويجوز ذلك في الاسم نحو : سويت فوقي ثيابي، وما ذهب إليه الأخفش غالب لا مطرد كما ذكر ذلك أبو حيان ــ رحمه الله ــ .

- **المبحث الرابع : معنى (مِنْ) و معنى (عن) و(على) :**

عن وعلى بعد دخول (مِنْ) عليهما اسمان بمعنى (جانب) و (فوق) ، وأما (مِنْ) الداخلة عليهما فقد اختلف فيها :

١ ــ فذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنها زائدة كالداخلة على (قبل) و(بعد) فقولك : جلست من عن يمين زيد ، كقولك : جلست يمين زيد ، وكذا قولك : أتيت من قبل محمد ، كقولك : أتيت قبل محمد .

٢ ــ وذهب أبو حيان إلى أنها لابتداء الغاية وليست زائدة ، وأن هناك فرقاً بين قولك: جلست يمين زيد ، وجلست من عن يمين زيد ، فالأول بمعنى

جلست يمينه وليس فيه دليل على القرب أو البعد منه ، أما قولك : من عن يمين زيد فمعناه أن ابتداء القعود نشأ ملاصقاً لأول الناحية [1].

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢٠ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣١١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٠ ، التذييل والتكميل ١١ / ١٥١ ، ألفية ابن مالك ص ٣٥ ، أوضح المسالك ٣ / ٥٦ ، تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٧ .

- **الفصل الثالث : مُنْذُ ومُذْ :**

  - **المبحث الأول : البساطة والتركيب فيهما :**

يرى البصريون أن (منذ) بسيطة .
ويرى الكوفيون أنها مركبة ، واختلفوا في تركيبها :
١ ــ فذهب الفراء إلى أنها مركبة من (مِنْ) الجارة و(ذو) الموصولة في لغة طيِّئ ، وهي هنا بمعنى (الذي) ، وهو تخريج لها على لغة من لغات العرب مع أنها مما يتكلم به العرب كافة .
٢ ــ وذهب بقية الكوفيين إلى أنها مركبة من (مِنْ) و(إذْ) ، ثم حذفت الهمزة ، وضمت الذال لالتقائها ساكنة مع النون قبلها ثم ضمت الميم في أوله دلالة على التركيب أو إتباعاً لحركة الذال، وهو مردود بعدم جواز دخول (مِنْ) على (إذْ) .
و(منذ) أصل لـ(مُذْ) خلافاً لابن ملكون؛ لاتفاقهما في الحروف والمعنى، ولأن الذال تضم عند التقائها بساكن ، وإنما سُكِّنت الذال لزوال موجب تحريكها.
والظاهر أنهما بسيطتان .

  - **المبحث الثاني : اللغات فيهما :**

تضم ذال (مذ) عند قبيلة بني غني ، وقد تكسر ميمهما وهي لغة بني سُليم ، وحكي عن عُكْل كسر الميم في (مذ) خاصة .

  - **المبحث الثالث : الحالة التي يحكم عليهما بالاسمية فيها :**

الأصل أنهما حرفا جر ، ويحكم عليهما بالاسمية في حالتين :
١ ــ عند دخولهما على جملة اسمية أو فعلية ، ودخولهما على الجملة الفعلية أكثر من الاسمية .

٢ ــ إذا رفع ما بعدهما ، ويرفع بهما النكرة والمعرفة .

ودليل اسميتهما حينئذ أنهما ينعقد منهما ومن الاسم كلام ، فتقول في جواب من قال : كم لك لم تر فلاناً ؟ تقول : منذُ يومان ، والحرف لا ينعقد منه ومن الاسم كلام إلا في النداء على خلاف فيه .

- **المبحث الرابع : بناؤهما وعلته :**

وهما حينئذ ظرفان مبنيان مضافان لما بعدهما ؛ وعلة بنائهما لزومهما طريقة واحدة كالحرف ، أو لتضمنهما معنى (مِنْ) و(إلى) ، وبنيت على الضم حملاً على سائر الظروف : قبل وبعد وقط وعوض.

وقد أوجز ابن مالك ــ رحمه الله ــ حكمهما بقوله :

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ∴ أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

- **المبحث الخامس : الشواهد على اسميتهما :**

من شواهد اسميتهما قول الفرزدق :

ما زال مُذْ عقدت يداه إزارَه ∴ فسما فأدركَ خمسةَ الأشبارِ

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

قالت أُمامةُ : ما لجسمك شاحباً ∴ مُنذُ ابتُذلتَ، ومثلُ مالِك ينفَعُ

فمُذْ هنا ظرف مبني ، وقد أضيف إلى الجملة الفعلية .

وقول الأعشى :

وما زلتُ أبغي المال مُذْ أنا يافعٌ ∴ وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمردا

وقول أبي دَهْبل الجمحي :

تَبُوع لِهَمٍّ لم يزل بيَ طامحاً ∴ إلى أمجدِ الأخلاقِ مُذ أنا يافعُ

- **المبحث السادس : خلاف النحويين في اسميتهما :**

١ ــ يرى كثير من النحويين كسيبويه والفارسي والسيرافي أنهما اسمان إذا رفع ما بعدهما أو دخلا على الجملة ، ونقل عن أبي علي الفارسي وغيره أن الأغلب على (مذ) أن تكون اسماً؛ لكثرة الحذف في الأسماء وقلته في الحروف ، ولأن الرفع بـــ(مذ) أكثر من الخفض ومن الرفع بعد (منذ)، والأكثر في (منذ) أن تكون حرفاً .

٢ ــ وهناك من ذهب إلى أنهما اسمان مع جر ما بعدهما ، وهذا باطل .

وأرى أنها إذا دخلت على جملة فعلية فإنها لاتزال على حرفيتها إذ المعنى يستقيم بتقدير ما بعدها مصدراً مؤولاً في محل جر، والحرف المصدري محذوف، أو أن المجرور مقدر محذوف ، والتقدير في قولك: (ما رأيته منذ تَخَرَّجْنَا من الجامعة) ما رأيته منذ أن تخرجنا ، أي : من تَخَرُّجِنا ، أو ما رأيته منذ زمنِ تَخَرَّجْنَا من الجامعة ، وإن جمع بينهما فقُدِّر زمن محذوف ، وأوِّل ما بعدها بمصدر فحسن ؛ لتبقى على ما عهد فيها من الدخول على الزمان ، وإن كان الفارسي في التعليقة لم يرتض اسميتها لدخولها على الفعل .

- **المبحث السابع : خلاف النحويين في إعرابهما وإعراب ما بعدهما عند دخولها على الجملة :**

١ ــ ذهب سيبويه والسيرافي والفارسي إلى أنها ظرف مبني ، وأضيف هنا إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، وإضافتهما إلى الجملة الفعلية أكثر من الاسمية ، ، قال سيبويه : ((ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته منذ كان عندي ، ومذ جاءني)) [1] وقد عدها ابن مالك في التسهيل من الظروف .

٢ ــ وذهب أبو الحسن الأخفش وابن عصفور إلى أنهما مرفوعان بالابتداء ، ويضافان إلى اسم زمان مقدر ، وهذا الرمان المقدر مضاف إلى

---

(١) الكتاب ٣ / ١١٧ .

الجملة ، فيقال في تقدير نحو : ما رأيته منذ زيدٌ قائمٌ ، منذ زمنِ زيدٌ قائمٌ ، فتكون مضافة إلى المفرد حينئذ .

- **المبحث الثامن : خلاف النحويين في إعرابهما وإعراب ما يليهما إذا وقع مرفوعاً :**

إن رُفع الزمان بعدهما ففي إعرابهما وإعراب ما بعدهما أربعة مذاهب :

١ ــ أنَّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل محذوف فتقدير الفعل في نحو : (ما رأيته منذ يومان) : من إذ مضى يومان، أو منذ مضى يومان ، أو كان يومان ، وهذا الرأي منسوب للكوفيين ، واختاره ابن مضاء والسهيلي من الأندلسيين .

٢ ــ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير في قولك : (ما رأيته منذ يومان) من الذي هو يومان ، وهو موافق لرأي الفراء الذي يرى أنها مركبة من (مِنْ) و(ذو) الموصولة في لغة طيئ .

٣ ــ ويرى البصريون أنه خبر لـــ(مذ) و(منذ) ، والتقدير : أمد ذلك يومان، فهما يقدران مع النكرة بالأمد ، ومع المعرفة بأول الوقت ، فإذا قلت : ما رأيته منذ يومُ الجمعة ، فالتقدير : أول انقطاع الرؤية يومُ الجمعة ، وهو قول الأكثرين ، وممن ذهب إليه ابن السراج والفارسي .

٤ ــ أنه مبتدأ ، و(مذ) و(منذ) الخبر وهما في محل نصب على الظرفية، والتقدير : بيني وبين انقطاع الرؤية يومان ، ونسب هذا القول للأخفش والزجاج والزجاجي وطائفة من البصريين، ورأى ابن هشام في المغني أن في هذا تعسفاً .

ولايخلو كل قول من هذه الأقوال من لازم يلزمه ، وإيرادات ترد عليه ، وقد أفرد أبو البركات الأنباري مسألة من مسائل الإنصاف في ذكر الخلاف فيها وحجج كل فريق ، وكذلك صنع أبو حيان في التذييل .

- **المبحث التاسع : الفرق بين رفع ما بعدهما وجره :**

ذكر العكبري أن هناك فرقاً من وجهين :

١ ــ أن الكلام في حال الرفع يكون جملتين عند الأكثرين ، أما في حال الجر فيكون جملة واحدة.

٢ ــ أنك إذا رفعت جاز أن تقع الرؤية في بعض ذلك الزمان ، فإذا قلت : ما رأيته منذ يومُ الجمعة ، فإنه يجوز أن تكون قد رأيته فيه ثم انقطعت الرؤية ، وأما إذا جررت فإنه لايجوز أن تكون رأيته فيه ، كذا ذكروا ، وهذا الفرق مع ما فيه من دقة نظر إلا أنه غير لازم .

- **المبحث العاشر : موقع جملة (مذ) و (منذ) عند الحكم باسميتهما :**

اختلف النحويون في موقع جملة (مذ) و(منذ) حالة الحكم باسميتهما :

١ ــ فذهب الجمهور أن الجملة حينئذ لا موضع لها ، بل هي جواب كلام مقدر ؛ لأنه إذا قال: ما رأيته ، فكأنك قلت : ما أمد ذلك ؟ أو ما مدة ذلك ؟ فقال : منذ أو مذ يومان .

٢ ــ وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنها في موضع حال ، أي : ما رأيته مقدِّراً أو نحو ذلك، ولم يرتضه أبو حيان ؛ لأن هذه الجملة خرجت مخرج الجواب، ولخلو جملة الحال من الربط بالواو أو الضمير.

- **المبحث الحادي عشر : رأي الأخفش في الأفعال المتقدمة عليها :**

يرى أبو الحسن الأخفش أنه لايتقدم على (مذ) و(منذ) إلا الأفعال المنفية لفظاً ومعنى، أو المنفية لفظاً فقط ، أو الأفعال الموجبة التي تقتضي الدوام فلا يحسن : رأيته منذ شهر ، ويجوز نحو: الناس يحبون المال منذ خلقوا ؛ لما فيه من الدلالة على الاستمرار ، وصححه ابن عصفور .

- **المبحث الثاني عشر : حكم المعطوف على ما لم يظهر لـ(مذ) عمل فيه :**

إذا عطفت اسماً على ما لم يظهر لـــ(مذ) عمل فيه وجب نصبه ، ولـــم تراع الإعراب المقدر ، نحو: ما رأيته مذ قام ويومَ الجمعة ، وإما إذا عطفت على ما ظهر لـــ(مذ) عمل فيه فإن الأصل الحمل على اللفظ نحو : ما رأيته مذ يومان وليلتان ، ويجوز النصب كأنك قلت : ما رأيته ليلتين.

- **المبحث الثالث عشر : حكم همزة (إنَّ) بعدهما :**

ذكر السيوطي في الهمع أن مما يجوز فتحه وكسره الواقع بعد (منـــذ) و(مذ) فالفتح ؛ لوقوع المفرد بعدها ، والمفتوحة في حكم المفرد نحو: ما رأيتـــه منذ أن الله خلقه .

وأجاز الأخفش الكسر، وصححه ابن عصفور؛ لأن الجمل قد تقع بعدهما، ومنعه بعضهم لأن الجملة الواقعة بعدهما في تأويل المصدر .

وصرح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح ، وسكتا عن إجازة الكســـر أو منعه، قال سيبويه[1] : ((وسألته [يعني : الخليل] عن قول العرب : ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني ، فقال : أنَّ في موضع اسم ، كأنه قال : مذ ذاك)) [2].

---

(١) الكتاب ٣ / ١٢٢ ، ونقله عنه ابن السراج في الأصول ١ / ٢٦٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ١١٧ ، ٤ / ٢٢٦ ، المقتضب ٣ / ٣٠ ، الأصول لابـــن الســـراج ٢ / ١٣٧ ، الجمل للزجاجي ص ١٤٠، الإيضاح العضدي ص ٢٦١ ، التعليقـــة للفارســـي ٢ / ٢٢٨ ، الإنصاف ١ / ٣٨٢، البديع لابن الأثير ١ / ٢٥٧ ، اللبـــاب للعكبـــري ١ / ٣٦٩ ، شـــرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٣ ، ألفية ابن مالك ص ٣٥ ، مغني اللبيب ١ / ٣٣٥ ، تسهيل الفوائد ص ٩٤ ، التـــذييل والتكميـــل ٧ / ٣٣٢ ، أوضـــح المسالك ٣ / ٦٠ ، همع الهوامع ١ / ٥٠١ ، ٢ / ٢٢٣ .

الخاتمة

وقبل أن أطوي صفحات هذا البحث أشير إلى أهم نتائجه ، وهي :

ـ أن ما ذكره النحويون من علامات لتصنيف الكلمة إلى اسم وفعل وحرف نافعٌ ويسيرٌ ، ويطرد في الكثير من الكلمات إلا أنه عند التطبيق على المادة اللغوية الواسعة يحصل فيه شيء من الإشكال ، إذ توجد كلمات تجتمع فيها من العلامات ما لايجوز اجتماعه .

ـ أن نقل كلمة مما استقر لها من اسمية أو فعلية أو حرفية إلى سواها أمرٌ يحتاج إلى تأمل ودراسة؛ لأنه أمر يتبعه ما بعده من مسائل يختص بها الاسم أو الفعل أو الحرف .

ـ أن القول باسمية الكاف عند دخول حرف الجر عليها أو وقوعها موقع الأسماء أمر عنه مندوحة إذ يمكن القول ببقائها على الحرفية وتقدير اسم مجرور يكون مدخولاً لحرف الجر ، أو تقدير محذوف واقع موقع الاسم .

ـ أن إبقاء (مذ) و(منذ) على حرفيتها عند دخولها على جملة اسمية أو فعلية ممكن ، وذلك بتقدير زمن مجرور بهما ، وإضافتهما إلى الجملة بعد تأويلها بمصدر إذ المعنى عليه وإن لم يكن ثمة حرف مصدري ، فتقدير قولك : (ما رأيته منذ تَخَرَّجْنا من الكلية) ما رأيته منذ زمنِ تَخَرُّجِنا من الكلية، وكذا في البيت: (وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع) التقدير : مذ وقت يَفاعي أو نحو ذلك.

ـ أنه يمكن أن نقول بجواز دخول حرف الجر على حرف جر مثله عند تضمن الحرف الثاني معنى الاسم مع إبقائنا له على حرفيته فنقول في نحو: (جلست من عن يمينه) إن حرف الجر دخل على مثله لتضمن الثاني معنى الاسم.

ـ أن إخراج الحرف عن حرفيته يوقع في مشكلات متعددة بدءاً بالبحث له عن موقع إعرابي، وتبين تعريفه أو تنكيره، وغير ذلك .

ـ أن الإشكالات الواردة على إبقاء الحرف على حرفيته أقل وأيسر تخريجاً من الإشكالات الواردة عليه بعد نقله إلى الاسمية .

ـ أن القول باسمية (مذ) و(منذ) عند رفع ما بعدها مع توجهه وصعوبة الحياد عنه إلا أنه مما يمكن حمله على تقدير فعل رافع لهذا الاسم ، وتكون الجملة مضافة إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجملة ، ومع ما قد يقال من استنكار هذا القول إلا أن القول باسميتهما أوقع في إشكالات كثيرة في كلام المعربين لهما ، وإعراب الاسم المرفوع بعدهما ، ومهما قيل في ترجيح أحدها فإنها معترضة باعتراضات كثيرة ، وتكاد تلحق هذه المسألة ببعض الأساليب المشكلة كإعراب أسلوب التعجب، أو ما الواقعة بعد (نعم) و(بئس)، أو بعض مسائل التنازع والاشتغال .

هذا وأشكر الله على تيسيره ، وأشكر كل من كانت له على البحث والباحث يد في توجيه أو تسديد ، وأسأل الله لي ولإخواني العون والسداد في القول والعمل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو لابن السراج، ت: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢. ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن مالك،مؤسسة الرسالة بيروت،ط٣.
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
٤. أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ــ بيروت.
٥. الإيضاح لأبي علي الفارسي، ت: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ــ بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م.
٦. البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير، ت: فتحي أحمد علي الدين وأ.د.صالح بن حسين العايد،نشر وطباعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة،ط١.
٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: د.حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق، ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.
٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
٩. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، ت: د. عوض بن حمد القوزي، الكتاب الأول طبع في مطبعة الأمانة ــ القاهرة، والثاني في مطابع دار المعارف، والأربعة الأخيرة في مطابع الحسني في الرياض، ط١، من سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ ــ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
١٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، ت : أ.د. علي محمد فاخر وزملاؤه ، دار السلام ــ القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ .
١١. الجمل في النحو للزجاجي، ت: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط٥، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
١٢. سر صناعة الإعراب لابن جني، ت: حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٣. شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٤. شرح الرضي على الكافية. ت: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
١٥. شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب ـ بيروت.
١٦. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت: د. صاحب أبو جناح.
١٧. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، ت: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ٢٠٠٨ م .
١٨. كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه، ت:عبدالسلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.
١٩. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، الجزء الأول ت: غازي طليمات، والجزء الثاني ت: د. عبدالإله نبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
٢٠. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٢١. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، ت: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٨٣ م.
٢٢. مسائل لغوية للدكتور أبي أوس إبراهيم الشمسان ، ط١ ، ١٤٣٦ هـ.
٢٣. معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ـ الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ .
٢٤. مغني اللبيب لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
٢٥. المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.
٢٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.